

# شرح مراقي السعود- 27 | | كتاب القياس - القوادح 5 | | الشیخ

## محمد محمود الشنقطی

محمد محمود الشنقطی

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل المرسلين خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. من تبعاً بحسان الى يوم الدين نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه الدرس الثاني والسبعين. من التعليق على منظومة مراكمش سعود بسم الله -

00:00:00

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد. وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد فقد قال رحمة الله تعالى وللمعارضة والمنع مع او الاخير الاعتراض رجعاً. وللمعارضة -

00:00:14

مع او الاخير الاعتراض رجاء يعني ان الاعتراضات اه التي هي القوادح ارجعوا الى امرین الى احدهما امرین اما معارضة الدليل بدليل اخر واما المنع وهذا هو مذهب بنی الحاجب واکثر الجدارین -

00:00:34

وقال بعضهم وهو لسه يبكي ان الاعتراضات جميعاً ترجع الى المنام مقدمة من الدليل او مقدمات اذا تارة اقصد المذهب الاول هو مذهب ابن حجب تبعاً لاكثري الجدارين ان جميع الاعتراضات وهي القوادح -

00:00:58

ترجع الى احدهما اما المعارضه اي ان يعارض هذا الدليل اخر واما ان يمنع بان تمنع مقدمة منه او مقدمات وآآ القول الثاني للسبكي وهو انها جميعاً راجعة الى آآ المنام -

00:01:30

مثال المنع المثال الذي تقدم مثلاً من قول المالكية اه انهم يمنعون كون المقومات لا تنضبط. مثال للمنام للسلام رداً على الحنفية الذين يقولون ان ان المقومات كالحيوان لا يسلم فيها لعدم انضباطها فيقولون نمنع -

00:01:52

كونها لا تنضبط. بل يمكن ان تضبط بالاواصاف وميدان المعارضه ان يعارض دليل بدليل اخر. كما اذا استدل الحنفية على جواز نكاح المحرم في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محروم -

00:02:17

ويعارضون دليل اخر برواية اخرى اقوى وهي رواية ميمونة وابي رافع رضي الله تعالى عنهم وروايتها اقوى من رواية ابن عباس لان ميمونة هي صاحبة القصة ولان ابا رافع كان هو السبيرة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونة في القصة -

00:02:37

نعم والاعتراض يلحق الدليل دون الحکایة فلا سبیل. ولا ترى يلحق الدليل دون الحکایة ولا سبیلاً اعتراضات كلها ان ما تلحق الدليل تلحق دليلاً استدل به المستدل او اه ذكره -

00:02:59

اعتمده اما مجرد حکایات الاقوال فانها لا تتعارض يعني من مثلاً اورد قول اماماً ولم يقل انه يرى صحة هذا القول لم يلتزمه فانه لا يعترض عليه في صحته الذي يتوجه له هنا هو المطالبة باثباتات السند فقط -

00:03:24

الناقل انا يطالب بالاثباتات ولا يعترض لانه هو اصلاً ليس صاحب هذا القول هو حاکي فقد حکي هذا ولم يلتزمه فلا نعترض عليه في مضمون القول نطالبه فقط باثباتات نسبة القول الى صاحبه -

00:03:48

فلا سبیل الى الاعتراض على الحکایة الحاکي من حکي قوله لا يعترض عليه. وانما يطالب فقط باثباتات النقل. نعم لا يعترض المثال اذ قد كفى الفرض والاحتمار يعني انا الشأن المعروف عند الاصوليين والجذليين ان المثال لا يتعارض عليه -

00:04:08

انما توضح وانما يتتابع لتوضیح القاعدة وشرحها وفرضها ولا يقصد بها الاستدلال بخلاف ما يأتي به الانسان شاهداً وعلى وجه الاستدلال فانه يعترض. اما الامثلة فانه لا يعترض عليها كان المقصود بها مجرد توضیح آآ توضیح القاعدة وشرحها وفرضها واقعة -

فقط نعم وهو مفروض اذا لم يكن للحكم من نص عليه ينفي. وهو القياس مفروضا. يعني انه ان القياس ان ممارسة القياس من فروض الكبائية على هذه الامة يجب في كل عصر من العصور ان يكون - 00:04:57

في الامة مجتهدون قادرون على القياس اه لانه يبني عليه احكام كثيرة النصوص محصورة والواقع اه والنوازل التي تتجدد للناس غير محصورة فيجب ان يكون في كل آآ قوم وفي كل زمن من يستطيع ان يقيس ويجهد. فهو من فروض الكفايات - 00:05:16  
اذا كانت المسألة ليس لها نص تبني عليه لانها اذا كان لها نصا تبني عليه فلا يحتاج عصرا الى القياس فيها. اي هو اذا هو فرض عند عدم وجود نص - 00:05:43

اوه هذا الورد هو عن الكفاية اذا واذا كان هناك متعددون وان لم يكن عندنا الا مجتهد واحد تعين عليه حينئذ قياس. نعم لا ينتمي للغوث والجليل الا على درب من التأويل. الحكم الثابت بالقياس - 00:06:00

لا ينتمي للغوث اراد به النبي صلى الله عليه وسلم يعني انه لا يقال هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة ولا يقال هذا حكم الله في هذه - 00:06:19

المسألة فلا ينسب الحكم الثابت بالقياس للنبي صلى الله عليه وسلم انه حكمه ولا لله تعالى ان هذا هو حكمه الا على ضرب من التأويل اذا اريد ان الدليل الدالة على العصر مثلا دال - 00:06:34

على الفرع هذا درب من التوبيخ نعم وهو معدود من الاصول وشرعية الله والرسول اه القياس اه اصل من الاصول لان الاصول هذا العلم علم اصول الفقه اصول الفقهية ادلة الاجمالية - 00:06:53

والقياس دليل اجمالي تؤخذ منه احكام كثيرة والنبي صلى الله عليه وسلم استعمل القياس قال ارأيت لو كان على ابيك دين لافتت قاضيته قاس استعمل القياس والقياس ثابت وقد امر الله سبحانه وتعالى بالاعتبار - 00:07:12

ادلة القياس معروفة وقد انكره الظاهيرية اه كما هو معلوم وهو ايضا من شرعة الله والرسول. يعني ان الحكم الثابت بالقياس يقال هذا شرع الله. لا يقال هذا حكم الله في هذه المسألة او حكم النبي - 00:07:34

لکنه من شرع الله تعالى في نفي فارق ولو بظن جلي وبالخفي عكسه استبن. اه ذکر هنا تقسيمات للقياس والقياس يقسم آآ من جهة قوته وضعفه الى قياس جلي وخفی - 00:07:54

لکنهم اختلفوا في معنى القياس الجلي والخفی وما الذي يدخل تحت القياس الخفي؟ وما الذي يدخل تحت القياس الجلي القول الاول الذي ذکر ان القياس الجلي هو قياس لا فارق - 00:08:21

سواء كان انتفاء الفرق مقطوعا به او كان مظنونا. وان ما عدنا هو قياس خفي مثال انتفاء الفارق مثلا مقطوع به ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يبول الرجل في الماء الدائم - 00:08:40

فانه يقاس على ذلك قياس لافارق ان يبول في اماء ويصب ذلك البولة في الماء فهو هنا لم يباشر البول في الماء لكن ما الفرق؟ لا فارق ونفي الفارق هنا مقطوع به لا فرق قطعا بين الصورتين - 00:08:57

فهذا اقوى انواع القياس ويسمى قياس اه الجلي وقد يكون نفيه القياسي مظنونا. النفي الفارق مظنونا وذلك كالحاق الامة بالعبد في سراية العتق. شارع اه امر من اعتق جزءا من مملوکه من عده - 00:09:17

ان يعتق بقيته ولو كان هذا العبد اذا كان مثلا اذا كان هذا العبد مشتركا بينك وبين فلان فاعتقدت انت جزءك فانه يقوم آآ باقي العبد على الشريك وتعطيه حصته - 00:09:43

وحيئذ آآ يعتق جاء النص في العبد الذكر ويظن انه لا فرق بين العبد والامة قد يوجد احتمال ضعيف وهو ان الشارع اکثر تشوفا لعتق الذكور من الاناث لان الذكور يجاهدون في سبيل الله وتناط بهم بعض الاحكام - 00:10:03

التي لا يصلح لها النساء. لكن هذا فارق ضعيف فنفي الفارق هنا مظنون. وهذا كله من القياس الجلي. اذا القول الاول قياس الجلي هو قياس الافارقة سواء كان نفي الفرق مقطوعا به او كان مظنونا كالامثلة التي ذكرت. وما عدنا - 00:10:29

فهو قياس خفي الخفي بالشبهه ادبا يستوي وبين ذيلي واضح مما رویت. هذا القول الثاني. وهو تقسيم القياس الى ثلاث قياس جلي وكياس خفي وواسطة تسمى الواضح على هذا التقسيم - 00:10:51

مقىاس الجلي هو الذي تقدم وهو قياس الافارقة وقياس الخفي هو قياس الشبه وهناك واسطة بينهما يسمى الواضح وهي ما ليس بقياس نفي الفارق وليس بقياس شبه فهو واسطة بين الجلي والخفي - 00:11:16

الى الجلي واضح للخلفاء اولى مساوا ادون قد عرف. قيل ان القياس ينقسم باعتبار قوته الى ثلاثة اقسام وهي الممثلة التي ذكرت الان اه جلي واضح وخافي وان المقصود بالجلي الاولى - 00:11:40

والمقصود بالواضح المساوي وان المقصود اه بالخفي هو الادواء الاولى قياس الضرب على التأليف لقول الله تعالى اما يبلغن عنك الكبر احدهما او كلها فلما تقل لهما اف ويقال تحريم الضرب على تحريم التأليف لانه اولى - 00:12:06

والواضح هو المساوي كقياس مثلا تحريق مال اليتيم على اكله بجامع الالاف والادون هو الخفي وذلك كقياس التفاح مثلا على البر في الربا لان التفاح يفتقر الى بعض اوصاف البري مثلا اذ ليس - 00:12:30

اه لا يتخذه الناس قوتا فهذا قياسه ادون اذا قيل ان القياس الجالية والواضحة والخافية بخلاف ونشر المرتب اه هم قياس الذي جمع فيه بنفي الفارق قطعا. الاولى اقصد الاولى - 00:13:03

قياس الاولى اكياس المساوي والثالث هو قياس الادواء وما بذات علة قد جمع فيه فقيس علة قد سمع. هذا تقسيم اخر للقياس ويقسم بهذا الاعتبار الى ثلاثة اقسام الى قياس علة وقياس دلالة والقياس في معنى الاصل وهو - 00:13:32

قياس الافارقة الذي تقدم. فقياس العلة هو ما جمع فيه بالعلة النبيذى على على الخمر بجامع الاسكار هذا قياس ويدخل في اركسم ايضا آآ قياس الشبه لان الشبه وان كان ليس مناسبا بذاته ليس وصفا مناسبا بذاته - 00:14:00

لكنه مناسب بالتبعي وهو تابع لقياس العلة هنا. نعم. جامع ذي الدلالة الذي لزم فائز حكمها كما رسم. نعم جمع في الدلالة الذي لزمته اثرا حكمها. القسم الثاني قياس الدلالة. وقياس الدلالة هو ما جمع فيه بلازم لعلته - 00:14:27

او باثرها او بحكمها. ما جمع فيه بلازم العلة كان يقال في تحريم النبيذ آآ انه يحرم قياسا على الخمر بجامع الرائحة المشتدة فان الرائحة ليست هي العلة. مم. لكنها لازمة عن العلة اذ من لازمها الاسكار. ومثال - 00:14:50

جمعي بالاثري ان يقال مثلا في اه القتل بالمثلث يقتضي من القاتل بالمثلث قياسا على القاتل بالمحدد بجامع الاثم فالاثم اثر ناشئ عنهم فهذا كله قياس دلالة ومثال الجمع بالحكم - 00:15:19

ان يقال مثلا آآ يقتضي من الجماعة اه اذا قطعوا شخصا بجامع وجوب الديه عليهم جميعا ان قتلوا خطأ فان وجوب الديه هو حكم فالجمع هنا بالحكم اذا هذا هو قياس الدلالة - 00:15:44

ما جمع فيه بلازم العلة او باثرها او بحكمها وكان يقال يجوز مثلا رهن المشاع قياسا على بيعه الجواز حكم شرعي نعم. قياس قياس معنى الاصل عنهم حقيقي لما دعي الجمع بنفي الفارق. هذا القسم الثالث وهو القياس في معنى الاصل - 00:16:07

وهو الذي جمع فيه بنفي الفارق. وهو نفسه مفهوم الموافق. وقد تقدم في آآ اول الكتاب ان الامام الشافعى رحمة الله تعالى يرى انه من باب ان مفهوم المخالف مفهوم الموافقة من باب القياس. ويسميه القياس في معنى الاصل - 00:16:33

وهو قياس الافارقة وقد يكون اولى وهو فحو الخطاب وقد يكون مساويا وهو لحن الخطاب لما اختلف العلماء هل هو من باب دلالات الالفاظ او دلالته قياسية ذكر الاصوليون هناك في دلالة الالفاظ وسماه مفهوما موافقة. وذكروه هنا - 00:16:59

ولما كان اه قويا جدا حتى اه جعل من دلالات الالفاظ اه احتاج به آآ منكر القياس ظاهرية مثلا يحتاجون بقياس الافارقة لكنهم لا يسمونه قياسا. هو عندهم يسمى مفهوم موافقة. فهو من دلالة الالفاظ بالنسبة له - 00:17:28

اذا هذا التقسيم الاخير للقياس يقسمه الى ثلاثة اقسام. قياس علة وما جمع فيه بالعلة وقياس دلالة وما جمع فيه بلازم العلة او باثرها وحكمها وقياس الكاس في معنى الاصل - 00:17:52

وهو الذي يسمى قياس لا فارق وهو نفسه مفهوم آآ الموافق ونقتصر عليها القدر ان شاء الله سبحانه الله وبحمدك اشهد ان لا الله الا

انت استغفرك واتوب اليك - 00:18:08